الوسم اللفظيّ و وهم السيّطرة على المعنى
"قراءة في مغالطات اللّفظ"

يوسف رحايمي ـ باحث دكتوراه – البريد الالكتروني rhaimi.yousef@gmail.com

قسم العربية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .جامعة تونس

- الترقيم الدولي :1969 - ISSN 2335 – ترقيم الإلكتروني E.ISSN X 506-2602

الملخّص:

يسعى هذا المقال إلى تعقّب رحلة المعنى من أفق التّجريد نحو ساحات الانجاز، ويقف بالأساس على قدرة اللّفظ في وسم المعنى باعتباره (اللّفظ) أولى محطّات تشكّله في الواقع المادي، فلم يعدْ من شكّ أنّ اللّفظ وسيلة المخاطَب الأولى في فكّ شفرة مقاصد المتكلّم وأغراضه، والذي زاد اهتمامنا بذلك ارتماء الكثير من الاتّجاهات ولاسيما التّداولية في مقولات المعجم طريقاً في تفكيك أبنية القول بحيث مثّل من وجهة نظرنا عائقاً في مقاربة الظّاهرة اللّغويّة وجاءت دراستهم في وجه منها قاصرة على فهم العمليّة الكلاميّة برمتها، ومنها عُدّ اللّفظ مغالطة ووهما في تحصيل المعنى.

الكلمات المفتاحية : المعنى . المخاطب . المعجم . الكلام

Abstract;

For the verbal sign and the meaning of control of the meaning: reading in the fallacies of the word

This article seeks to trace the journey of meaning from the horizon of abstraction to the squares of achievement, and is primarily based on the ability of the word to mark the meaning as the first form of verbal form in the physical reality. there is no longer doubt that the word means the first address in deciphering the purposes of the speaker and its purposes. Our interest in this has led to a lot of trends, especially the pragmatic one have used the lexicon's statements, a way of dismantling the buildings so that, from our point of view, it is an obstacle to the approach of the linguistic phenomenon and their study in the face of it is limited to understanding the entire verbal process, including counting the fallacy and illusion in the collection of meaning.

Key words : Meaning. Linguistic. Verba sign .Form.Falcies of the Word.

مثّلت عملية تقصّي المعنى ومحاصرته غاية كل الباحثين في مجال اللّغة عامة على اختلاف مشاربهم، فلا شكّ أنّه (المعنى) الفردوس الأعلى الذي تسعى كل المدارس اللّغوية قديمها وحديثها إلى الظفر به والتربّع على عرشه، وقد اتخذوا في ذلك مسالك عدّة علّهم يستطيعون الإمساك ولو بالقليل نظراً لأنّ الإلمام بجوانبه كلّها يكاد يكون مهمة مستحيلة،

وقد عبّر الكثير من الباحثين المحدثين عن ذلك فنرى الشريف مثلاً في مؤلفه الشرط والإنشاء النّحوي للكون يقرّ بأنّ المعنى شيء يصْعب حصره نظراً لانفلاته وتشعبه، ونجد لذلك صدى في الدّراسات اللّسانية الحديثة، حيث يقرّ بينفيست ذلك بقوله: « تبدو تجليات المعنى طليقة، منفلتة، غير متوقعة بالقدر الذي عليه مظاهر الشكل من المادية والتحديد والوصفية»[1].

غير أنّه على اختلاف الاتّجاهات في البحث عن المعنى والوصول إليه نراها تتّفق في مُسلّمة يكاد الجميع يُجمع عليها، وهي أنّ "الاستدلال عن المعنى لا يكون إلاّ باللّفظ". فلا شكّ أنّ اللّفظ هو الوعاء الأوّل للمعنى، وهو المُفصح والمُعيّن لما استقرّ في نفس المتكلّم من اعتقادات وخواطر عن طريق تلفّظات، هذا خلافاً لوسائل الاتّصال الأخرى من إشارة وإيماء، وهي وسائل تمثّل في أغلب الأحيان مؤشرات تساعد على الوصول للمعنى.

ومن هذا المنطلق كان سبيل الوصول إلى المعنى رهين الإحاطة باللّفظ وتأويله، وهذا هو مدار العلوم على اختلافها من بلاغة ونحو، ومنطق، وعلم كلام...، إلاّ أن ركوب اللّفظ لتحصيل المعنى طريق تشوبه كثير من الإشكاليات، نقف في هذا المقال على الأهمّ منها، وهو أنّ الوسم اللّفظيّ لا يعني ضرورة أنّنا ظفرنا بالمعنى، فقد يكون ما أراد المتكلّم تبليغه ليس هو ذاته ما وُسِمَ باللّفظ وإلاّ ما كان الجرجاني ليحدّثنا عن معانٍ نفسيّة سابقة لهذا المعنى اللّفظيّ، ولا كان من الحديث عن عدم مطابقة بين الأوّل والثاني من جدوى أصلاً.

ولنا الحقّ في هذا المقام أن نتساءل[2]: إذا كانت المسلّمة تقول إنّ اللّفظ هو السبيل لمعرفة المعنى فما بال هذا الوسم غير قادر على الإحاطة بالمعنى والكشف عنه كليا؟ و إذا كان الوسم اللّفظيّ غير قادر على محاصرة المعنى فما هو الحاصل من هذا الالتقاء بين اللّفظ والمعنى؟ وفي أي مستوى نحن نتحدّث عن هذا الالتقاء؟ وما هي خصائص هذا الحاصل هل هي خصائص نظاميّة نحويّة أم أنّ للمقام حضوراً مادمنا نتحدّث عن الالتقاء بين معنى ولفظ في اتّجاه التّعيين والاستعمال؟

أمام هذه التّساؤلات سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة – ولو بالقليل– عن بعض الإشكاليات التي تتّصل في جانب كبير منها بعلاقة اللّفظ بالمعنى، وإلى تمثّل مستويات النّظام النّحويّ التي تتحكّم في تشكّل المعنى بداية من السقف الأعلى للتّجريد وصولاً إلى استعمال المعنى في مقامات متنوعة، ولا ندّعي من خلال هذا المقال الإجابة عن كل هذه التّساؤلات، ولكن سنحاول فقط رصد بدايات تشكّل المعنى النّفسيّ ووسمه باللّفظ، ولا يدّعي مقالنا هذا متابعة المعنى في غياهب المقام بالمفهوم التّداولي وإنّما غايته تقف عند إمكانات الوسم وإنْ كنّا على وعي بدور المقام في إكمال غايات الفهم والتأويل.

1. في أسبقيّة عوالم الذّهن على عوالم اللّفظ.

تتّخذ العمليّة اللّغويّة مساراً معقّداً يبدأ من التشكّل الذّهنيّ وينتهي إلى التّجسيد اللّفظيّ، ولهذا مثّل اللّفظ الوعاء الأوّل للمعنى خلافاً لطرق التعبير الأخرى من إيماء وإشارة ...، ومن هنا نرى شقا من النّحاة والبلاغيين يُولي العناية باللّفظ حتى ذهب بالبعض إلى تقديمه على المعنى، وهذا ممّا هو متعارف في الأوساط اللّغويّة، ولنا في سجال أصحاب اللّفظ[3] مع أصحاب المعنى خير دليل.

ولئن وصل هذا السّجال غاية الحدّة فإنّه قد انتهى وعند الجميع تقريبا إلى أسبقيّة المعنى على اللّفظ، وهي أسبقيّة ترجمها صاحب الدّلائل أحسن ترجمة بقوله: « (...) فلمّا رأينا المعاني قد جاز فيها التغيّر من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها، علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة»[4]

وممّا يؤكّد حضور هذا السّجال في الطّرح اللّغويّ قديماً وحديثاً ما نراه من وجود جملة من الثّنائيات تختزل هذه القضية، ولعلّ أبرزها ثنائية الكلام النّفسيّ والكلام اللّفظيّ، فهي ثنائية تعكس هذا التّصوّر للمعنى القائم على عوالم في ذهن من جهة و تمظهراته باللّفظ من جهة أخرى. وقد تشكّلت هذه الثّنائيّة أكثر عند البلاغيين نظراً لأنّهم يفتّشون عن مكامن المعنى ويتتّبعون خفاياه وطُرق تشكّله، وقد لمحنا ثنائيّة المتصوّر والمادي أو الذهنيّ واللّفظيّ في تعريف البلاغيين للخبر والإنشاء والوقوف على أهم القضايا المحيطة بهذه الظاهرة من مثل قضية الصدق والكذب، وقد كانت غايتهم رسْم حدود واضحة بينهما، ولعلّ ما وجدناه في شروح التّلخيص يُغني عن البقية فيما يخصّ هذه المسألة نظراً لأنهم طرحوها بدقة وتمعّن.

وممّا يكشف عن هذه الدّقّة تميزهم بين ثلاثة أنواع من النسب، نسبة واقعيّة وأخرى ذهنيّة إضافة للنسبة الكلاميّة التي تُعتبر تتويجاً عينيا لبقية النسب، فلا شكّ أنّنا نتحدّث في إطار التّعبير عن المعنى باللّفظ دون بقية التّعبيرات الأخرى من إشارة وإيماء...إلخ، ومن هنا فالنّسبة الكلامية تعدُّ النّسبة الثّلاثة في مستوى التّرتيب، وهو مستوى لاحق للمستويات الأخرى باعتبار التّصورات الذهنيّة للمعنى سابقة لما هو مادي يتشكّل باللّفظ.

والجدير بالنّظر أكثر في الحديث عن قضية المعنى الذّهنيّ والمادي هو تصوّر النّحاة والبلاغيين لدور المتكلّم في صياغة هذه العوالم، وهذا ما يؤكّد اهتمامهم بالقصد، فالقصد هو مدار اهتمام هؤلاء في الحديث عن هذا التّشكّل والتّسلسل للمعنى، فالمتكلّم بما يحمله من مقاصد وأغراض هو من يُنشئ الخطاب، وهو من يتفاعل مع الواقع ويحوّل هذه النّسبة الواقعيّة إلى متصوّر في الذّهن يضفي عليه اعتقاده وتصوره، ويعبّر في مرحلة لاحقة عن هذا التّصوّر باللّفظ،

ومن هنا فإنّ مرجع كوْن الخبر صحيحاً أو خاطئا يعود لحكم المتكلّم، وليس للواقع ذاته، وهذا ما عبّر عنه صاحب مفتاح العلوم بقوله:« مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر»[5]. فالمخبر من خلال اعتقاده هو الذي يؤسّس الكلام، وهو الأوّل والأخر في العملية الكلامية، وهذا ما جعل صاحب الدّلائل يولي عنايته للمتكلم باعتباره الناظم والمنشئ للكلام وإليه يرجع الأمر كلّه.

إذا كان ذلك كذلك فهمنا بدايات تشكّل المعنى وفهمنا أيضا أنّ عوالم المعنى في مستوى الذّهن سابقة لتكوّنه في مستوى اللّفظ، وهو سبق في الاعتبار وليس في الزمن لأنّ العملية الكلامية تتمّ وفق ترابط تام بين عناصرها وما الفصل الذي ذكرناه ونذكره إلاّ فصلاً منهجيًّا نحاول من خلاله محاصرة المعنى والمرور بالمحطّات التي يتشكّل فيها، وممّا يؤكّد أسبقيّة المتصوّر الذهنيّ النّفسيّ عن المعيّن اللّفظي حديث صاحب الدّلائل على النّظم بحيث يراه عملاً « يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها»[6]، وبناء على هذا، فإنّ هندسة المعنى ذهنية بالأساس، وليس واقع الوسم إلاّ فضاء ينقله لساحة المادّي المعيّن الملموس، وبهذا الاعتبار يُنسج المعنى وفق علاقات ذهنية سابقة للإنجاز.

تبعا لذلك، يمكن الإقرار في ختام هذا الكلام بأنّ المعنى النّفسيّ السّابق للمعنى اللّفظي هو مدار الفائدة وهو الغاية التي يسعى وراءها النّحاة والبلاغيون لهذا نرى الكثير ينتصر لهذا على حساب اللّفظ يقول السيوطي:«(...) لأنّ العمدة ليس هو اللّفظ ولكن الكلام النفساني القائم بذات المتكلّم وهو حكمه واللّفظ دليل عليه»[7]. وهذا عينه ما دافع عنه عبد القاهر الجرجاني في اعتبار الألفاظ تابعة للمعاني « بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[8]

وقد حكمت هذه الفكرة خلفيات عقائدية بالأساس، وهي منطلقات الأشاعرة الذين يؤمنون بأزلية القرآن وقدمه في مستوى المعنى وبحدثيته في مستوى اللّفظ، يأتي هذا خلافاً لقول أهل الاعتزال الذين يقرّون بأنّ القرآن مُحدث لفظاً ومعنى، وهذا الخلاف العقائدي العميق في الثقافة العربيّة انسحب على تصوراتهم في اللّغة ومباشرة الأشياء، والحاصل أنّ مقولات الأشاعرة[9] وجدت حظّها في السّاحة اللّغويّة لاعتبارات عدّة قد تكون سياسية، ومنها حصل الإجماع بكون المعنى ينشأ في عوالم النّفس قبل وسمه باللّفظ ويكون وفق ذلك اللّفظ خادما له.

ولكن لمّا كان المعنى الذّهنيّ سابقا للمعنى اللّفظي وكان المعنى اللّفظي واسما للذّهنيّ لاحقا به نتساءل: ما هي أوجه تشكّل المعنى باللّفظ؟ وهل اللّفظ قادر على الإحاطة بالمعنى؟ وهل في اللّفظ من السّعة ما يسمح له بتحمّل فيضان الدّلالة؟

في الحقيقة هذه التّساؤلات تعدّ مجازفة لأنّ اللّفظ في وسمه للمعنى غير قادر على الإحاطة به، وهذا ممّا سلّمت به الدّراسات اللّغويّة اليوم لهذا فإنّ تقصّي المعنى من خلال اللّفظ سيتطلب أكثر من مجرّد مقال في عدد صفحات محدودة، وعلى ذلك فإنّنا اشتغالنا مبني على خواطر في مغالطات اللّفظ وقدرته على وسم المعنى، وهي خواطر مدفوعة بحدوس تعتبر اللّفظ مجرّد وعاء حامل للمعنى وغير وفيّ في التّعبير عن مكامن النفس.

1. الوسم باللّفظ أولى محطّات تشكّل المعنى في الواقع الماديّ.

في ضوء ما سلف ذكره نقرّ بأنّ المعنى يسيرُ وفق خطيّة تبدأ من أفق التّجريد وتتّجه نحو التّعيين والوسم، هذا الإقرار يجعل المعنى في سفر دائم له محطّات يتشكّل فيها، وضمن هذا التّصوّر فإنّنا ارتأينا في هذا العنصر أن نبدأ بتعقّب المعنى وتشكّله ليسمح لنا ذلك بتبيّن دور اللّفظ في هذه الرحلة، فهو لا شكّ من سيسِم هذا المعنى، وهو السبيل الوحيد في إخراج كوامن النّفس إلى رحاب المادّي المعيّن.

يلزم من ذلك مبدئيا، أن نعترف بأنّ اللّفظ هو المحرّر للمعنى من سلطة النّظام والضبط نحو ساحات الانعتاق والتّشكّل في إطار الممكن والمتحوّل والفوضويّ، غير أنّه في هذا الإطار حديثٌ لا بدّ من الكشف عنه وتفصيل القول فيه، وهو حديث نابع من كون هذه المحطّة الأولى لتشكّل المعنى في الواقع المادي من الأهمية بمكان في تتبّع كامل ضروب تشكّله كلما اتجهنا بالمعنى نحو متاهات الإنجاز.

بيان هذا الكلام أنّ المعنى في بداية تشكّله ووسمه باللّفظ ولاسيما في محطته الأولى الواقعة "بين بين" أي بين عوالم النّظام المجرّد وعوالم المادي المُوغل في المقام، يطرح جملة من الإشكاليات[10] مفادها: هل أنّنا عندما نسم المعنى باللّفظ نكون قد دخلنا ساحة الاستعمال أم أنّ وسم بالمعنى باللّفظ يبقينا في حدود عوالم المجرّد؟ أليس في وسم المعنى باللّفظ استحضار لعناصر المقام بالفعل والقوة؟ في أي مستوى نتحدّث عندما نسم المعنى باللّفظ؟ أهو المستوى النّظمي أم المستوى التّداولي؟ تبعا لذلك أيكون هناك مستوى واقع بين المستوى المجرّد الصرف والمستوى التّداولي الحقيقي وهو مستوى تتعايش فيه مقولات التجريد مع مقولات الوسم دون الإقرار بأنّنا ضمن التداول الفعلي؟

كل هذه التّساؤلات تنبع من الحيرة نفسها، وهي حيرة المتعقّب للمعنى ورحلته من مقولات الجهاز نحو عوالم الإنجاز، وقد انسحبت هذه الحيرة على جملة من الكتابات في الجامعة التونسية التي تبنت في قراءتها تحديد مستويات المعنى وإبراز الاسترسال بينهم، فالشريف في كتابه "الشرط والإنشاء النحوي للكون" اعتبر أن وسم المعنى باللّفظ إقرار بدخولنا

لساحة الاستعمال في حين اعتبر الأستاذ شكري المبخوت في كتابه "إنشاء النفي" أنّ وسْم المعنى باللّفظ لا يعكس دخولنا لساحة الاستعمال وإنّما هذا المستوى هو مستوى توخي معاني النحو فيما بين الكلم وهو مستوى مجرّد يكون فيه المعنى مهيأ لاستعماله في مقام حقيقي وبالتالي دخول حقل المستوى البلاغي.

ويحلو لنا في هذا المقام من الحديث أن نضع بين يدي القارئ هذا الرسم الذي يعكس محطّات المعنى وتشكّله

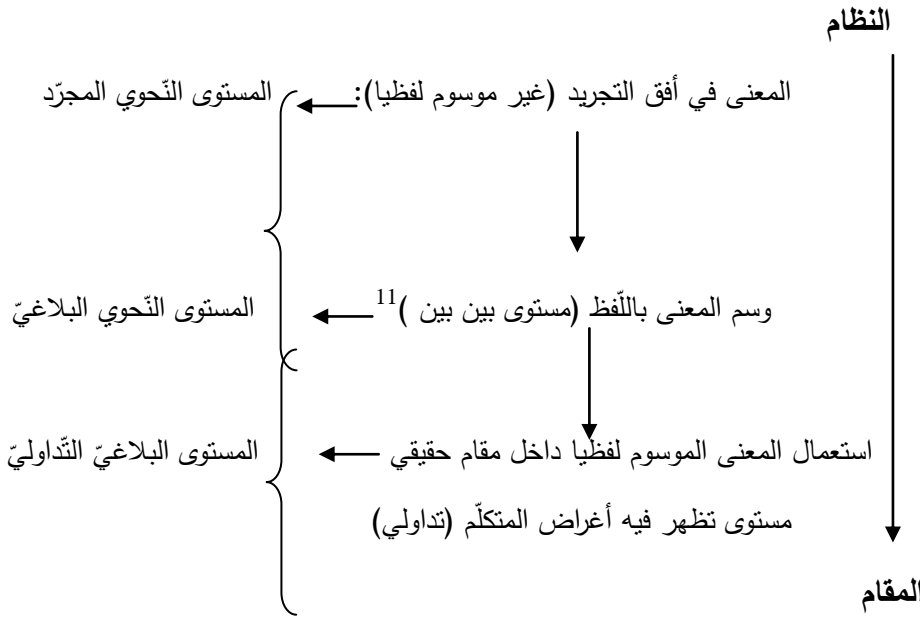

2. **في وجوه تشكّل المعنى باللّفظ.**

يفضي ما انتهينا إليه آنفاً أنّ للمعنى عوالم في الذهن سابقة لتشكّله باللّفظ، وهذا يدلّ على كوْن المعنى يقبع في مستوى مُوغل في التّجريد يمرّ وهو في اتجاه التعيين بمراحل تحكم تشكّله وتكوّنه، وقد رأينا أنّ العملية يحكمها المتكلّم بما يضفيه من مقاصد باعتباره منشئ الكلام والمتحكّم الأول. فالمتكلّم هو من يؤلف كلامه، وهو من يسِم هذا المتصور الذهني في قوالب من اللّفظ، وفي هذا المقام نقول إنّ هذا الوسم ليس بريئا وليس بالعملية السهلة بالنسبة لمنشئ الكلام أولا ولمتقبله ثانيا، فنحن عندما نتحدث عن المعنى يرتسم أمامنا طرفان في الخطاب متكلّم له معنى ذهني ومخاطب يتلقى كلاماً ويفهمه، ولدينا الكلام في هيئته اللّفظية، وبالتالي فنحن أمام ثلاثة معان على الأقل:

المتكلّم		المخاطب
(1)	(2)	(3)
معنى نفسي ←	معنى لفظي ←	مطابقة تامة.
معنى نفسي ←	معنى لفظي ←	عدم مطابقة.
معنى نفسي ←	معنى لفظي مجازي ←	مطابقة+ عدم مطابقة.

تفسير ذلك أنّ المتكلّم عندما يسم المعنى باللّفظ قد يسمه وسما حقيقيا عاديا وهنا يكون اللّفظ مطابقا للمعنى مطابقة تامة ويفهم المخاطَب مقاصده وتنجح العملية التواصلية، وقد يسم المتكلّم معناه باللّفظ ولا يفهم المخاطَب كلامه، وهذا قد يكون لاختلال شرط من شروط المقام كأن يقول المتكلّم للمخاطَب وهما في حوار مشحون بانفعالات "أغلق الباب" قاصدا أغلق باب الموضوع وتكون ردة فعل المخاطَب غلق باب حقيقي نتيجة عدم فهمه، وقد يسم المتكلّم معناه النّفسي وسما بخلاف مقتضى الظاهر ولنا في الوجوه البيانية الكثير مثلما تقول العرب للكريم "زيد كثير الرماد" فهنا لا بدّ من معرفة معنى كثير الرماد في لغة العرب حتى نفهم أنها كناية عن الكرم. فلو تصورنا مخَاطبا غير ملم بلغة العرب سيفهم أنّ زيدا له رماد كثير وهنا تفشل العملية التواصلية برمتها.

هذا الإقرار يكشف في وجه منه قصور عوالم اللّفظ على تحديد المعنى، فلئن كان اللّفظ هو السبيل الوحيد الذي يمتطيه المتكلّم لتبليغ مقاصده فإنّه يبقى يدور في حدود المُمكن غير القادر على الإلمام بكل خواطر الأشياء التي تدور في ذهن المتكلّم المنشئ، وعليه فالشبهة واقعة هنا؛ ذلك أنّ المخاطَب يتوهّم وهو يفكّك مقول قول المتكلّم أنّ هذا الأخير قدّم له كل ما يريد في حين أنّ المتكلّم لم يقدم – وفي أغلب الأحيان– إلاّ ما يريده هو وقد ينجح في ذلك وقد لا ينجح، ولهذا اعتبر الجرجاني أنّ الألفاظ تحدث المغالطة يقول: « وسبب دخول الشبهة على من دخلت عليه، أنّه لمّا رأى المعاني لا تتجلّى للسامع إلاّ من الألفاظ، وكان لا يُوقف على الأمور إلاّ بتوخيها يكون النظّم، إلاّ بأن ينظر إلى الألفاظ مرتبة على الأنحاء التي يوجب ترتيب المعاني في النفس»[12].

استنادا على ما سبق يمكننا الاحتفاظ بمسلّمة كون اللّفظ له عدة وجوه في وسم المعنى فأحيانا يطابقه مطابقة تامة، حين يريد المتكلّم تبليغ مخاطبه ما هو موجود في نفسه وينعكس ذلك في بنية كلامه، وأحيانا قد يركب المتكلّم المجاز ويخرج لفظه بالحليّ من استعارات وتشابيه، وهنا تكون الألفاظ في علاقتها بالمعاني مبنية على ضرب من الاستدلال، وقد يتشكل المعنى باللّفظ أحيانا وفيه الكثير من المغالطات وضروب عدّة من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر،

فينزّل المتكلّم مخاطبه في هيئة غير التي هو فيها كأن ينزله في حالة الشاك المتردّد وهو في الحقيقة في حال خالي الذهن المنتظر خبرا.

أضف لكلّ هذا أنّ العلمية الكلامية عملية معقّدة في شكلها العام وليس ما يقوله المتكلم باللفظ هو حقيقة ما يفهمه المخاطَب، ويحلو لنا أن نعرض مقترح الشريف لتعامل بين المتخاطبين :

- من المعنى 1 ذهبتُ إلى اللفظ 1.
- وعند اللفظ 1 أديتُ معنى 2.
- ومن اللفظ 1 ذهبتَ أنتَ إلى المعنى وكان معنى آخر 3.
- فلو طلبت منك أن تؤدي لي المعنى الذي قدمته لك:
- فأنت من المعنى 3 تذهب إلى لفظ 2.
- وعند لفظ 2 تؤدي المعنى 4.
- ومن اللفظ 2 ذهبت أنا إلى المعنى 5.

ومن هذا المنطلق، تتكشف لنا مسارات المعنى وطرق تشكّله وفهمه، فما يعنيه المتكلم من(معنى 1) يؤديه (بلفظ 1)، وهذا (اللفظ1) في أغلب الأحيان سيعطي (معنى 2)، بخلاف ما أراد المتكلم تبليغه ويزداد الأمر صعوبة حين يفهم المخاطب عكس ما أراد المتكلّم وهكذا دواليك، والذي نريد قوله إنّ وجوه تشكّل المعنى باللّفظ ليست بالبراءة مما يجعلنا نسلّم بحقيقة الظّاهر، فعوالم الفكر والنّفس مشحونة بمساجلات مع واقعها، "واللغة لم تأتِ لتحكم بحكم أو تنقض أو تبرم" على حدّ قول الجرجاني في أسراره[13] وإنّما هي دعوة يدعيها المتكلّم، فكيف لهذه الألفاظ أن تتحمّل مسارات الدّلالة المعقّدة؟

3. **الوسم اللّفظي بين عفوية المتكلّم ومخاتلته.**

4. إنّ التّسليم باللّفظ الممثّل الوحيد لوسم المعنى قد يحجب عن الكثير دور هذا الأخير في عمليّة الوسم لأنّ رحلة المعنى يتحكّم فيها متكلّم مُنشئ ومُتقبل مؤوّل، ولهذا فإنّنا نريد أنْ نلفت النّظر إلى نوعين من الوسم اللّفظي حتى نرسم حدوده ومعالمه.

وفق هذا الاعتبار نريد أنْ نقول إنّ وسم المعنى باللّفظ يقع بين عفوية المتكلّم حينا ومخاتلته للمخاطَب حينا آخر، ونقصد هنا بالمخاتلة كل ما يمكن أن يستعمله المتكلّم من وجوه تدخل في إنشاء المتكلّم الإبداعي، ولنا في التّورية والكناية، وإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر خير دليل على ذلك، والخطاب في حالته العادية يمرّ بعملية تواصليّة واضحة لا لبس فيها،

نظرا لأنّ الوضوح والبيان هو الهدف الذي يسعى الباث لتحقيقه لمخاطبه، وهي فرضية أساسية تتطلبها العملية التّخاطبية إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من وجود الغموض واللبس أحيانا، وهذا ما دعا الأستاذ الشاذلي الهيشري يتساءل عن اللبس إذا كان خاصية في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز.[14]

ومن هنا نقول إنّ التّواصل في الأصل ينبني على عفوية من المتكلّم، وتأتي الألفاظ في النطق مطابقة لقصد المتكلّم ويكون الوسم وسماً مطابقاً ينقل من خلاله المتكلّم مقاصده في إطار بنية إعرابية لمخاطب ينتظر كلاماً، ولكن هذا النقل وإنْ كان عفويًّا يريد من خلاله المتكلّم النجاح في إقناع مخاطبه يبقى قاصراً على تحقيق هذه الرغبة لأنّه في الحقيقة غير الذي رسمه في نفسه، ولهذا نعتبر أنّ وسم المعنى باللفظ ليس تحصيلاً له بقدر ما هو وهمُ المعنى، فليس كلّ ما يقوله المتكلّم هو المعنى المراد الذي يظنّ البعض أنّه قبض عليه، يقول الشريف في هذا الإطار: « إنّ اللغة عجزت عن تكوين يؤدّي المعنى الذي فيها لأنّها لم تستطع أن تجبر اللسان والحنجرة على تأدية أجزاء المعنى دفعة واحدة»[15].

هذا بالنسبة للصورة العادية في تشكّل المعنى باللّفظ، والتي أردنا أنّ نشير إليها بغية التّعرف إلى البسيط في العملية التّواصليّة حتى يتسنّى لنا تحديد معالم المُعقّد الذي نلخصه في لفظ "المخاتلة"، وهو لفظ يحمل دلالته في ذاته فقد جاء في لسان العرب مادة ختل « الختل، تخادع عن غفلة . ختله يختله ويختله ختلا وختلانا وخاتله : خدعه عن غفلة»[16] والمخاتلة هنا نقصد بها مراوغة المخاطَب قصد مغالطته وحجْب المعنى عنه، وهو حجب قد يستعمله المتكلّم أحيانا لغاية بلاغية إبداعية ليرتقي بكلامه إلى مصاف البيان والإعجاز، وأحيانا يستعمله للموارية وإخفاء المعنى على المخاطَب، وهذا طبعا ممّا يتطلبه المقام أحيانا، ويقع استعماله في المناسبات السياسية كثيرا لأنّ مقام القول فيها يستدعي هذا النوع من الكلام، وقد أشار بهاء الدين محمّد مزيد في كتابه "تبسيط التداولية"[17] إلى استئثار الخطاب السياسي لمثل هذه النوع من الكلام لأنّه في الأصل خطاب مضلّل يقوم على الاستعارات والقهر الخطابي – إن صحت العبارة–.

ويحلو لنا في هذا الإطار من الحديث عن المخاتلة وقلب الأدوار أن نستحضر فنا من فنون البلاغة ألا وهو "خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر" الذي تظهر فيه هذه الممارسة جلية وواضحة ونتبين فيه مظاهر خداع اللّفظ والوهم الذي يُحدثه مغالطاً بذلك متلقي الخطاب الذي على أساسه يبني حقيقة الظفر بالمعنى، ويعتبر خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ظاهرة بلاغية فريدة من نوعها أدرجها صاحب المفتاح في مصاف السحر الذي لا يتقنه إلاّ أفذاذ البلاغة يقول السكاكي: « إنّك ترى الملفقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام على خلاف مقتضى

الظاهر كثيرا، وذلك إذ أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية، وبلازم فائدتها علما محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعه تجهيله بوجوه مختلفة(...)، وقد يقيمون من يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما وإنّما يصبون لهما في قالب واحد، (...) وينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه، إذ رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار...»[18]

مبدأ "خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر" يعدُّ خرقاً لمقتضيات التّواصل في مقابل التزام مبدأ إخراج الكلام على مقتضى الظّاهر بالحالة العادية للخطاب، فلئن كان بناء المتكلّم لخطابه يكون بحسب حال مخاطبه، وهو هنا ملتزم بما ينطق به لسانه (المخاطب) من ردّ أو إنكار فإنّه في الحال الثانية عكس ذلك بحيث لا ينتظر المتكلّم مخاطبه لينشئ له الخطاب بحسب حاله وإنّما يتمثّله ويستبق حالته وما تختزن من ملابسات ليخرج له الكلام بما يتوافق ومقاصد المتكلّم فحسب، وهو بهذا ينسج لخرق واع يصبو من خلاله تحقيق جملة من الأغراض، وهذا الخرق يتمُّ عبر المساس بشروط أساسية في التخاطب ولعل أهمها شرط الاقتضاء. ولتبسيط الصورة نضرب مثالاً نحاول إدراجه في المبدأين ونقيس عليه صورة الخطاب، ولنفترض هذا القول:

–والله إنّ القدس عاصمة فلسطين.

فهذا القول يقتضي ومن خلال الوقوف على ظاهره وبنيته التّركيبيّة أنّ هناك من أنكر أنّ القدس عاصمة فلسطين، فالتأكيد في الكلام من خلال "القسم وحرف إنّ" التأكيدي مردّه الإنكار الحاصل من المخَاطَب، فالتأكيد يقتضي الإنكار، ولو افترضنا هذا القول مع مخاطَب عربيّ يعرف قضية القدس جيدا، سيكون كلامنا مخالفا لمقتضيات التّواصل وبالتالي بروز معاني وأغراض جديدة، تفسير ذلك أنّ المتكلّم قد يكون في مقام يدور فيه حديث عن القضية الفلسطينية ودور الشعوب العربيّة في صياغة الخطاب القومي العربي واعتزازهم بالانتماء للأرض، وفي المقابل يوجد من ينكر هذا التوجه، وبالتالي يكون قسمه في هذا السياق نوعاً من التّجهيل لهذا المخاطَب المُنكر و إخراجه في موقف المُطبّع الجاهل بهويته مع كونه يعلم أنّ القدس عاصمة فلسطين، وبالتّالي فالمتكلّم صاغ كلامه قسماً برغم عدم حاجة المُخاطَب لذلك وعلمه به، ليضعه في مرتبة الجّاهل ويحقّره. فما قام به المتكلّم هو تعبير عن رفض الواقع الموجود في ذهن مخاطبه مما جعله « يفرغه من حالته الإدراكية الظاهرة وشحنه بحالات طارئة»[19] ، لهدف تجهيله ووضعه في موضع التّحقير والتّوبيخ.

هذا التصوّر في بناء الكلام يعلن وبدون تردّد أنّ اللّفظ عاجز عن تحمّل فيضان الدّلالة وقاصر في الآن نفسه على تبليغ مكامن النّفس، وهو اعتبار يُفضي بنا إلى الإقرار أنّ للفظ حدودا في وسمه للمعنى تعود بالأساس إلى عدم قدرة واقع الاستعمال الفعلي للتّعبير عن إمكانات التّصور

الذهني، وهو فهم يُعلن عن سلطة النّظاميّ النّحويّ على المقامي المعيّن، وقد أوهمت حقول المعجم واللّفظ أصحاب الاتّجاه التّداوليّ حيث هرولوا وراء مقولاته وأغراهم الوسم والمعيّن ظنا منهم أنّه القادر على تفسير أبنية الكلام، وقد تبلور ذلك في قضية الفعل الإنشائي[20] التي أراد بها أوستين[21](**Austin**) الخروج من مأزق الأخبار المثبتة وقضية الوصف فيها، بحيث اختار الفعل الإنشائي ليبرّر إنشائية الإثباتات، ولتبسيط الصورة نقترح مثالا:

فقولك: "الطقس حار اليوم"، هو إخبار عن حرارة الطقس، وبهذا القول تكون قد نقلت واقعا يحتمل التّصديق والتكذيب، ويعتبر أوستين أنّ هذه الجملة بمثابة بنية عميقة لجملة أصلها "أثبت أنّ الطقس حار اليوم"، وهو تصوّر يريد به مُؤسّس الأعمال اللّغويّة أن يضفي على الإثبات سمة الفعل والإنجاز، ذلك أنّ إسناد فعل مبني للمعلوم في أوّل الجملة يعلن عن العمل المقصود بالقول، ويأتي هذا الطرح في إطار بحث أوستين عن مقياس نحويّ معجميّ يمكّنه من التّعرّف إلى الأقوال الإنشائية، والانزلاق الخطير في تصوره أنّه أسقط الفعل في أوّل الجملة دون إيجاد منطق إعرابيّ نحويّ له، ويأتي نقدنا هذا انطلاقا من تصوّر يُعطي لموضع فعل المتكلّم أهمية في علاقته بموضع الإحالة، وهذا ما جعل أوستين فيما بعد يعلن عن فشله في قضية الفعل الإنشائي يقول: « إنّنا نفشل في إيجاد مقياس نحويّ معجمي لتمييز الإنشاء من الخبر»[(22)].

وتبعا لهذا فإنّ فرضية الفعل الإنشائي وجدت كثيرا من الطّعون من قبل الباحثين نظرا لأنّها تعتمد على آلية تأويلية من خارج اللّغة باقتصارها على تصوّرات حدسيّة عند كل من المتكلّم والمخاطَب ممّا جعل الفعل الإنشائي« ضربا من الميتافيزيقيا وعلم الغيب إذ لا دليل عليه في الإعراب»[23] .

لا ريب أنّ ارتماء أوستين في مقولات المعجم وإيهام الوسم باللّفظ هي التي جعلته يسقط في مغالطاته، وهذا هو في اعتقادنا وجه القصور عند التّداوليين، فهؤلاء أسّسوا بحثهم على المعجم دون الغوص في العلاقات التّركيبيّة الإعرابيّة، ممّا جعل قراءتهم تأتي فضفاضة وتعتمد الإسقاط المعجمي وتعلّل الظواهر في لحظتها العينيّة (المقام) دون التماس أسس الاسترسال بينه وبين مقولات النّظام، وهو تصوّر « أوهم بالسيطرة على الدّلالة دون أن يتمكّن من ذلك بصفة فعلية»[24] ، فهؤلاء كما عبّر الأستاذ الشريف انطلقوا من معاني الكلم في اتجاه معاني النحو، في حين انطلقت النّظريّة النّحويّة العربيّة من معاني النّحو في اتجاه معاني الكلم، وبين الاتجاهين اختلاف كبير، ونحن إذ نعرض كلا التّصورين فإنّنا ننخرط في تصور نحاتنا القدامى باعتبار أنّ الانطلاق من النّظامي المحكم المنظّم نحو مقولات المقام الفوضوي المُنفلت أنجع في تفسير فوضى المعنى

وأقدر على تصوير حركة المعنى ومغامرته من أفق التّجريد إلى ساحت الاستعمال، وهذا عكس ما قد يغالطنا به اللّفظ إن ارتأينا الانطلاق منه.

5. اللّفظ بين الإخبار من ناحية وفعل الإيجاد من ناحية أخرى.

من المسائل التي يجب الالتفات إليها حين نتحدّث عن مغالطات اللّفظ وقصوره على احتواء المعنى هي ازدواجية هذا المكون في التّعبير عن معاني الكلام، فلا ريب أنّ اللّفظ يوجد[25] الفعل أحيانا مثل ما هو موجود في الإنشاء الإيقاعي في عرف النّحاة والبلاغيين، ويُخبر عن الشيء أحيانا أخرى، ولنا في الأخبار ووظيفة التعبير عن الكون خير دليل.

وضمن هذا الاعتراف لقيمة اللّفظ وجب القول إنّ هذا الأخير أحدث اضطراباً في قضية الخبر والإنشاء، وأزعج النّحاة والبلاغيين في تقسيمه لمعاني الكلام، ولهذا نراهم وقعوا في اضطراب في تحديد الإنشاء غير الطلبي وجاءت قراءتهم فيها نوع من التردّد وخاصة في الإنشاء الذي جزؤه خبر على حدّ قول الاستراباذي[26].

لقد أحدث اللّفظ في هذا السياق تضليلاً كبيراً في عملية إنشاء الكلام، بحيث يكون المخاطَب في حيرة من أمره في استجلاء مقاصد المتكلّم نتيجة ما قد يُحدثه اللّفظ الواسم لحظة التكلّم، فتطابق قصد المتكلّم مع مدلول اللّفظ في اللحظة قد يُحدث التباساً في التفريق بين:

- عمل المتكلّم أي إلقاء الكلام الإنشائي.
- نفس الكلام أي الكلام الإنشائي.[27]

ولنا في أمثلة صيغ العقود خير دليل على هذا الكلام، فالإنشاء في هذه الصيغ يسند إلى اللّفظ، فمع هذه الصيغ ننشئ العمل بالقول ونوجده، فقولك "بعتُ الدّار" أنت به مُوجد للبيع في حال تكلمك، ولهذا اعتبر النّحاة "الإيقاع هو ما اقترن معناه بلفظه، وبالتالي فإنّ الاستنجاد للفظ في ظاهر بنية القول سيغالط المتكلّم معتقداً في ذلك أنّه يُخبر عن بيع وقع في زمن مضى، ويمثّل تدخّل عوامل السياق في هذه الحالة المخرج الوحيد لتخليصنا من وهم اللّفظ، ومنها ربط البنية بالدّلالة، وتعليل مثل هذه الظواهر تحت مبدأ الاسترسال بين الأبنية ومقامات قولها، تفصيل ذلك أنّ جلّ ضروب القول في الإنشاء غير الطلبيّ تستند إلى بنية إثباتية خبرية، وهذا ما يسمح لنا بالقول إنّ ثنائية الخبر والإنشاء تعدّ ثنائية واهية لا تسمح بالوقوف على العلاقات بين معاني الكلام.

وفْق هذا الاعتبار يمثّل اللّفظ مجرّد آلة المعنى، ويمثّل الاعتداد به كالباحث عن "السّراب يحسبه الظمآن ماء" حتى إذا جاءه لم يجدْ غير الوهم في مقاربة المعنى، فليس المعنى هو ما

نحصّله من اللّفظ، وإنّما اللّفظ جسر العبور لذلك، وقد صوّر الأستاذ محمّد الشاوش ذلك في قاعدة شكليّة طريفة تنبئ عن وعي في علاقة اللّفظ بالمعنى[28] وهذه القاعدة هي:

> سمّي اللّفظ (س) الحاصل به (س) من نحو كذا...(س) مع أنّه ليس بـ (س) بل هو آلة

وقد انسحبت هذه القاعدة على جميع معاني الكلام، « فسمي اللّفظ المُستفهم به استفهاماً مع أنّه ليس باستفهام بل هو آلة الاستفهام...»[29]، ومن هذا المنطلق فإنّ إنشاء المتكلّم للمعنى النفسي باللّفظ لا يعكس أنّ المتكلّم يحدّثنا عمّا في باطنه بل يُعلن أنّه في حال إنشاء للكلام قد يتفق مع ما يقول وقد لا يتفق، ومن هنا عُدّت إمكانات اللّفظ محدودة لأنّها غير قادرة على النفاذ إلى ذهن المتكلّم وتحصيل ما يريد قوله، ومن هنا استطاع المتكلّم أن يخاتل مخاطبه باللّفظ، ومن هنا جاءت قدرة اللّغة على الاتساع في التعبير، ومن هنا حصل الادعاء، وهي قدرة تعود للمتكلم أساساً.

وفي اعتقادنا مثّلت قضية الفعل في الكلام مأزقاً لأصحاب فلسفة اللغة، بحيث كان أوستين رائد هذه النظرية يفتش في بدايات بحثه عن عِلل تبرّر له دحْض سمة الوصف في الأخبار فهو كان يطمحُ لكسْر هذا الوهم الوصفيّ للغة التي يعتبرها أداة لوصف الواقع مجذراً إياها في الأساس العملي باعتبارها تحوّل الأقوال إلى أفعال وتساهم في عملية الخلق والتأثير، يقول جون لايونز **(j.lyons)** مبينا رؤية أوستين : « لقد كان هدف أوستين الأساسي، في الأصل، على الأقلّ، تحدّي ما يعتبره مغالطة وصفية: وهو الرأي الذي مفاده أنّ وظيفة اللّغة الوحيدة المهمة من الناحية الفلسفية، هي إنشاء تقريرات صادقة أو كاذبة»[30].

ومن إفرازات هذا الطرح أنّ أوستين عمّم سمة الإنشاء باللّفظ على كامل ضروب القول، وهو تعميم ارتكز على المعجم أساساً، فكان اللّفظ أداة أستين لتمرير غايته، وقد كنّا أشرنا إلى قضية الفعل الإنشائي التي تعتبر في اعتقادنا ضربا من الإسقاط على بنية الجملة دون تبيّن العلاقات الإعرابية بين موضع فعل المتكلّم والإحالة، تفسير ذلك أنّ جملة من قبيل:

الطقسُ جميلٌ بنية عميقة لقولنا ⟵ أثبتُ الطقس جميل

يظن أوستين من خلال هذا المثال أنّ التصريح بالفعل "أثبت" في صدر الجملة إعلان بأنّ العمل المقصود بالقول هو الإثبات، وهذا لعمري فيه نوع من الإسقاط دون تبين علاقة موضع الفعل بالإحالة؛ ذلك أنّ عمل الشغور في الإثبات ليس بنفس تصريحنا بالفعل، ووجه ذلك أنّ إضافة "أثبت" فيها نوع من التقرير وإثبات ما هو ثابت

موضع فعل المتكلّم موضع الإحالة

Ø ⟵ الطقس جميل = مجرّد إخبار بجمال الطقس.

أثبت ⟵ الطقس جميل = إثبات الإخبار بجمال الطقس (نوع من التقرير).

هذا الضرب من التّحليل يُفضي بنا إلى أنّ الشغور في الإثبات لا يُعادل ملْء موضع فعل المتكلّم الذي هو موضع الإفادة والقصد، ومن هنا فإنّ ما قام به أوستين هو ضرب من الإسقاط –كما قلنا سابقا– ومأتاه هو غلو هؤلاء في قيمة اللّفظ واقتصارهم على مقولات المعجم والوسم دون الغوْص في القضايا التّركيبية الإعرابيّة ظنًّا منهم أنّ « اللّغة نفسها مجموعة من الأقوال، ويشجعهم على ذلك أنّ ظاهر القول أولى بالمعنى من الأبنية الشّكليّة الجوفاء»[31]، فهو ينطلق من الجزء ليحصل الكلّ، وينطلق من معاني الكلم ليحصل معاني النّحو، وهذا هو الوهم عينه، « فالتداوليون يحدّدون الدّلالة النّحوية بمقتضى الدلالة المعجمية الحاضرة أو المتضمنة في البنية»[32].

6. في قصور الوسم اللّفظي على تحمّل فيضان الدّلالة وتولّد المغالطة[33].

بناء على ما سبق يمكننا القول إنّ الوسم اللّفظي غير قادر على تحمل فيضان الدّلالة، فهو يقف عند حدود احتواء المعنى دون الإحاطة به كليًّا، وقد كشفت لنا المستويات التي يتشكّل فيها المعنى في رحلته من أفق التجريد نحو الإنجاز أنّ الوسْم حلقة وسطى وهو بمثابة جسْر يعبرُ به المعنى دون أنْ يختزله.

أضف إلى ذلك أنّ الاعتماد على اللّفظ يؤدي إلى المغالطات في الفهم سواء افترضنا هذه المغالطات مقصودة من قبل المتكلّم أو اعتبرناها قصوراً من المخاطَب في فهْم المقصد، ومن هذا المنطلق نبتغي الوقوف عند ضرْب من المغالطات نكشف من خلالها حُدود الوسم.

وإذا نظرنا لكثير من القضايا في علاقة الأبنية اللفظيّة الموسومة بالمعنى المراد الذي يطمح المتكلّم إلى تبليغه سنجد سيلاً من الإشكاليات إن نحن عولنا على الظّاهر والشكل دون الولوج لعمق العلاقات النّحويّة المنسوجة في أفق التجريد، ولنا في قضايا الحذف والذكر والفصل والوصل والتقديم والتأخير خير دليل على ذلك، فلا ريب أنّ هاته المعاني هي مقتضيات لمقاصد وأغراض، والوقوف عند البناء الشكلي دون فهمها سيولّد مغالطة في فهم مقاصد المتكلم، فالحذف مثلا يظهر للعيان بكونه بنية ناقصة في صورتها اللفظيّة، « ولذلك تعيّن افتراض ردّها إلى أصل متصوّر حتى يتسنى تجاوز ما يعتريها من النقص»[34]. هذا الأصل يثبت ما نحن فيه من كوْن الألفاظ والأشكال غير قادرة على وسم المعاني ويثبت أيضا كوْن أساس التخاطب هو المعنى وما اللفظ إلاّ آلته.

وتعكس لنا وجوه البيان من استعارات وتشابيه مغالطات اللّفظ، فالمخاطَب قد تختلط عليه الأمور حين يقف عند حدود الوسم اللّفظي الظّاهر لمثل هذه الأقوال يقول الأستاذ حسان الباهي: « يستند في فعلته هذه (يتحدث عن المتكلّم المغالط) إلى آليات تغليطية يضفي عليه صفة الحق (...) أضف إلى ذلك إمكان استغلاله لمجموعة من الظواهر التي تيسر له هذا الأمر، مثل الاستعارة والتشبيه والإحالة الذاتية وقابلية انعكاس ألفاظ اللغة الطبيعية، وغيرها من الظواهر القابلة بجعل صور الشبهة تتعدّد وتتكاثر أمام المتلقي»[35].

وفي ضوء هذا الموقف تتحدّد مغالطة اللّفظ وتبرز وتعلن في الآن نفسه قصوره على وسم المعنى والإفصاح عنه، ولهذا نراهم لم يعولوا عليه كثيراً، وإنما ذهبوا إلى أبعد من ذلك بغوصهم في صلب العلاقات النّحويّة التّركيبية وجانبوا مغالطته وزئبقيته التي تعكس تلوّنه وانفلاته، وبالتالي فإنّ انغراس هؤلاء « في التّعامل العرفي المؤسساتي الذي يختزل الدلالة النحوية في الدّلالة المعجميّة أو يكاد ويجعل منها عنصراً من العناصر المكونة للدّلالة المقامية التداولية العامة»[36]، هو الذي أوهمهم وجعلهم يباشرون الجزء بالكلّ أي الاقتصار على المعجم لقراءة نظام النحو، وقد شجعهم في ذلك أنّ ظاهر القول أولى بالمعنى من الأبنية الشكلية الجوفاء على حدّ اعتبار الشريف.

ودون التوسّع في ذكر الكثير من الحالات التي تعبّر عن عجز اللفظ في تحمّل فيضان الدّلالة، نظرا لضيق مقام القول أوّلا، ونزوع عملنا نحو بلورة مجموعة من الحدوس والخواطر ثانيا، فإنّنا نعلن في نهاية هذا الطرح المقتضب أنّ للألفاظ مهما علا شأنها في حمل رسالة المتكلّم إلى المخاطَب تبقى مجرّد محطّة أولى تُوهمك بأنّك قبضت على المعنى في حين أنت " كالماسك بالماء وقد خانتك فروج الأصابع" إن جاز لنا استعارة هذا القول.

صفوة القول في حديثنا عن اللّفظ في علاقته بالمعنى ودوره في عملية الوسْم هو أنّه قد يذهب في ظنّ البعض أنّ للألفاظ شرف الإفصاح عن كوامن النفس وخواطرها فيطمئن لها ويقف عن حدود ظاهرها في حين أنّ وراء ذلك كثيراً من المغالطة، والحاصل أنّ:

- اللّفظ وعاء للمعنى وجسرٌ به نرتقي لعوالم الذهن دون أن نلمّ بها، فالمعنى يبقى مثاليًّا في جانب منه عصيّا عن المقاربة.
- باللّفظ نلجُ عوالم الفكر دون أن نفكّك قضاياه، فهو ليس إلاّ آلة بها نفتح أبواب المعنى.
- اللّفظ قد يلعب دور المغالطة فهو محكوم بمقاصد المتكلّم وأغراضه، وهو عبارة عن جريمة صامتة في حقّ المتقبّل، فهو صحيح لم يأتِ ليحكم بحكم أو ينقض أو يبرم كما قال صاحب الأسرار، ولكن اللّفظ طريق لفخاخ المعنى مادام قد لُحق به تابع له.
- الحاصل من اللّفظ ليس المعنى ذاته بل هو "وهم المعنى"[37] كما قالت الشكيلي، وتبعاً لذلك فإنّ تحصيل المعنى وهم من الأوهام وعبث لا طائل من ورائه على الأقل في أغلب الأحيان.

- المُستند على اللّفظ لتحصيل المعنى " كالقابض على الماء وقد خانته فروج الأصابع" ، فهو يفتش عن مُتحول زئبقي مُنفلت من خلال مقولات الماديّ المعجميّ المُوهم لا أكثر، فاللّفظ على مزاياه مقارنة بضروب التعبير الأخرى يبقى عاجزاً عن الإحاطة بالمعنى.
- المعنى فوضويٌّ مُنفلت متحرك غير ثابت، وأنّ حقيقة الباحث عن المعنى من خلال اللّفظ كمن يطارد خيْط دخان إن جاز التوصيف.

تبعا لذلك ولكي لا يبقى كلامنا مجرّد تعميم لا طائل من ورائه نعلن أنّ:

- ترتيب الفوضى في المعنى يجبُ أن تتأسس على مقولات النّظام النّحويّ الثّابت، تفسير ذلك أنّ فهم العلاقات النّحوية المجرّدة السابقة لضروب الوسم هي السبيل في ضبط الفوضى التي يُحدثها اللّفظ ومخاتلته، وهو تصوّر أرسى أسسه الأستاذ صلاح الدين الشريف في كتابه الشرط والإنشاء النحوي للكون[38]
- الانطلاق من مقولات النّظام في اتجاه مقولات المقام طريق أنجع في متابعة عتبات المعنى وتلوّنه، وهو تصوّر متجذر في النّظريّة النّحويّة العربيّة وبرزت ملامحه مع الجرجاني والسكاكي حين اعتبروا تحصيل خواص تراكيب الكلام مرتبط بتحصيل تركيبه بالضرورة، وهو فهْم يرجع تغيّرات المعنى لفهم بنائها النّحويّ التّركيبي.
- الإقرار بسفر المعنى وتحولاته وتعايشه في جلّ مفاصل التّخاطب يجعل منه انعكاساً لعلاقات نظاميّة مجرّدة نُسجت في أفق التّصور والذهن، وهذا الإقرار يجعل من اللّفظ خادماً للمعنى لا حقاً بت، وهي تبعية تكشف عن ضعف لمقولات المعجم في مقابل صرامة التّركيب والإعراب وقدرته على تفسير تحولات المعنى.

Abstact

- ***For the verbal sign and the meaning of control of***

the meaning: reading in the fallacies of the word.

- **Key words**: lexicon - addressee - verbal tag - psychological meaning - abstraction - achievement - fallacy.

- Summary: "Verbal tag and control of meaning, reading in the fallacies of the word" is a title we want through it to stop at the ability of the word to mark the meaning, and this comes within the framework of a grammatical commitment to some readings see that the word is the container in which the speaker sharpens its meanings in order to communicate to address , it is a fact that points the primacy of meaning on the word, where the worlds of the latter (the word) subsequent to the worlds of meaning.
- Accordingly, we have drawn the philosophy of this paper and its general plan, which has been divided into major elements. We started with a basic title that we

have made an introduction to the dissection of this idea, and we have marked it as the primacy of the worlds of mind on the worlds of the word. We tried to trace the journey of meaning from mind to pronunciation and the most important problems associated with this formation. We searched for the most important reference points that guided this idea, which seemed to us to be mostly contractual. This understanding led us at another stage to consider the word as the first station to make sense in material reality, and this is what we called the second title of this article, and we have asked in this regard the ranks of this mark and its boundaries between the worlds of abstraction and the circles of achievement, The meaning of the word, which represented a third title in which we exposed to the types of this formation between truth and metaphor, and what can be done by the tag in the pronunciation of the fallacies of the product of non-conformity.

- This perception in the study of the faces of formation and standing when the importance of conformity or not in the detection of speech deficit in marking the meaning led us To a new item you requested For the methodological tone of this article, we have drawn a title that stands at the verbal mark between the spontaneity of the speaker and his victim, an attempt that wants to draw attention to the fact that standing at the limits of the word - and in most cases - the learner can not grasp the meaning since the communication may be based on the fallacy of the speaker , And we tried to demonstrate this through the principle of the departure of speech contrary to the apparent phenomenon, which portrayed us this breach and its problems.
- The last element of this article is the result of the whole research as standing at the lack of verbal tagging to withstand the flood of significance which in turn generates fallacy in speech, This visualization reflects the lack of word' world to contain the meaning in speaker's mind, which is so wide, wideness of the universe.
- we have reached a number of results, most notably:
- - That the pronunciation, even if the only tool for the addressee in deciphering the words of the speaker , remains unable to grasp the meaning.
- - By remaining within the limits of the word, we are delving into the illusion of meaning that remains unmanageable because it relates to the philosophy of the speaker first.
- - That what we can grasp from a word is not the meaning but part of it no more.

الهوامش

(1)Benveniste ,1967 ,216

[2]هذه التساؤلات في علاقة اللّفظ بالمعنى تبنتها جملة من القراءات في الجامعة التونسية كانت في أغلبها تنزع لمحاصرة المعنى واستنطاق دور اللّفظ في الاستدلال على المعنى ونذكر على سبيل الذكر لا الحصر عمل

الأستاذة بسمة بالحاج رحومة الشكيلي الموسوم بالسؤال البلاغي الإنشاء والتأويل، دار محمد علي للنشر بالاشتراك مع معهد اللغات بتونس،2007، ص 62.

[3] سجال اللّفظ مع أصحاب المعنى هو سجال قديم وقد مثّل الجاحظ أصحاب اللّفظ بقوله المشهور« أنّ المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي، وإنّما الشأن في إقامة الوزن وتخيّر اللّفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير» (الجاحظ، الحيوان، ج3، ص131). وقد مثّل عبد القاهر الجرجاني رائد أصحاب المعنى، ولعل في نظرية نظمه ما يغني عن القول، وهي نظرية بلورها في كتابه دلائل الإعجاز وكانت غايته منها بيان إعجاز النص من خلال نظم المعاني.

[4]عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمّد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2004، ط5، ص 373.

[5] أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1983، ط1، ص166

[6] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 359.

[7] جلال الدين السيوطي، المزهر، ج1، ص 39.

[8] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 96.

[9] نشير في هذا السياق أنّ مقولات الأشاعرة لا تنفصل في مسارها التّاريخي والفكريّ عن تصورات أهل الاعتزال ذلك أنّنا لمحنا في حديث صاحب الدّلائل عن اللّفظ ما يوحي بوجود نزعة اعتزالية، وقد أشارت سلوى النجار في كتابها الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار إلى هذا حين اعتبرت الجرجاني شديد التأثر بمقولات القاضي.(انظر سلوى النجار، الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار، *نحو رؤية جديدة في قضايا اللّغة لدى الجرجاني*، مطبعة التشفير الفني، تونس، 2004، ط1.ص 18- 19)

[10] هذا الطرح نجد له صدى في بعض الكتابات في الجامعة التونسية ونخصّ بالذكر في هذه القضية (قضية وسم المعنى باللفظ) قراءة كل من صلاح الدين الشريف وشكري المبخوت لهذا المستوى، بحيث اعتبر الأستاذ الشريف أنّ وسم المعنى باللفظ دخول لساحة الاستعمال في حين التزم الأستاذ شكري المبخوت في اعتبار الوسم مستوى لم يتصل بعدُ بالإنجاز وإنّما هو مستوى النظم وهو مستوى مجرّد أو مستوى واقع بين بين، ولعلّ هذا عائد في اعتقادنا إلى صعوبة ضبط هذا المستوى وما يفتحه اللفظ من عوالم في الواقع الماديّ.

[11] في هذا المستوى يُوهمنا اللّفظ أحيانا بأننا ظفرنا بالمعنى في حين أنّه مستوى لم يتصل بعدُ بالمقام الحقيقي حيث تتولّد الأغراض والمقاصد ونحصّل غرض المتكلم، ولهذا فنحن نقرّ أنّ هذا المستوى وإن كان يلتحم فيه المعنى المجرّد باللّفظ الذي يسمه فإنّه يبقى مستوى مضلّل وموهم بكوننا ظفرنا بالمعنى في حين نكون نحن أمام بداية لتشكّل مازالت لم تتوضّح معالمه أكثر نتيجة عدم اتصاله بالمقام الحقيقي (التداولي).

[12] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 360.

[13] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، علّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، 1991، ط1، ص 373.

[14] الشاذلي الهيشري، اللبس خاصية في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز؟ أعمال ندوة " المعنى وتشكله" الجزء الثاني، 2033، ص 843.

[15] محمّد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، *بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات*، سلسلة اللّسانيات، المجلد 16، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس،2002ج1. ص26

[16]ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، مادة ختل، ص221.

[17] للتوسع راجع محمد مزيد بهاء الدين، تبسيط التداولية: من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، شمس للنشر والتوزيع القاهرة، 2010، ط1، ص 121.

[18] أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص 171.

[19] محمّد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، 1997، ط1، ص208.

[20] هذه الفرضية اعتمدها أوستين في تمييزه القول الإنشائي من القول الوصفي، وأساسها « اعتماد فعل مسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّال على الحال والمبنيّ للمعلوم حين يتصدر القول ويكون مسميا للعمل الذي يقوم به المتكلّم عند إلقاء كلامه» (شكري المبخوت، نظرية الأعمال اللغوية، دار مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس،2008، ط1، ص34).

[21]جون أوستين منطقي ولساني بريطاني (1911. 1960). درس الفلسفة في أكسفورد (1952. 1960). لم تصدر له كتب، إلاّ أنّ مقالاته جمعت في:1961 ,PhilosophicalPapres، Sens and Sensibilia, 1962، 1962 ,How to Do Things With Word(التداولية اليوم علم جديد في التواصل، 2003، ص 24).

[22]«Nousavans échoue a trouver un critère grammatical pour les performatif» (Austin,1970,107).

[23] شكري المبخوت، إنشاء النفي،2006 مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة تونس، 2006، ط1، ص13.

[24] محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النّحوي للكون، 2002، ج1، ص281.

[25] ارتبط الإيجاد في عرف البلاغيين باللّفظ أساسا يقول المغربي ضمن شروح التلخيص: « الإنشاء هو الكلام الموجد لنسبته كقولك بعت عند عند قصد إنشاء البيع وقم مثلا، فإنّ نسبة البيع إلى الفاعل إنّما وجدت باللّفظ وكذا نسبة القيام للمخاطب(...) وجدت بنفس التلّفظ» (المغربي، ج1، ص 167، ضمن شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت).

[26]الأستراباذي، شرح الرّضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1996، ط2، ج4، ص 238.

[27]في هذا الإطار راجع بسمة بالحاج رحومة الشكيلي، السؤال البلاغي الإنشاء والتأويل، ص 58.

[28]جاء حديث الشاوش عن هذه القاعدة في إطار تعقيبه عن كلام الأستراباذي في حديثه عن التحذير وآلته (اللّفظ)، وفي حديث الشاوش تفريقا واضحا بين آلة التحذير التي هي اللّفظ ومعنى التحذير الذي ينشئه المتكلّم بتلك الآلة

اللّفظية.(راجع محمّد الشاوش ،أصول تحليل الخطاب، ، *تأسيس «نحو النص»*، كلية الآداب منوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع تونس،2001، ط1.ج2، ص844. 845).

[29] السابق ص 845.

[30] جون لايونز، 2014، مقدّمة في الدّلالة اللّسانيّة، ترجمة سندس كرونة، مراجعة أميرة غنيم، منشورات دار سيناترا– المركز الوطني للترجمة، تونس،2014. ص 365.

[31] محمّد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النّحوي للكون، 2002، ج1، ص 183.

[32] خالد ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع تونس2001، ط1، ص 522.

[33] من الضروري الإشارة هنا أنّ كلمة مغالطة نستعملها في اتجاهيها أي بين قصد المتكلّم في مغالطة أحيانا وبين ما يحدثه اللّفظ من مغالطة في ذاته من خلال قصوره على تحمل رسالة المعنى.

[34] عبد الفتاح الفرجاوي، العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النّحو للمعنى، دار سحر للنشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيرون، تونس،2007، ط1، ص 299.

[35] حسان الباهي، تهافت الاستدلال في الحجاج المغالط، ضمن الحجاج مفهومه ومجالاته: دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، الجزء الثالث، ص263.

[36] خالد ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدّلالة، 2001، ص 523.

[37] بسمة بالحاج رحومة الشكيلي، السؤال البلاغي الإنشاء والتأويل، ص 62.

[38] هذا الكتاب حاول من خلاله الشريف ضبط فوضى المعنى وردّها إلى الأساس النّحوي وقد استند في ذلك إلى قراءته في متون التراث النّحوي والبلاغي العربي(راجع محمّد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النّحوي للكون، 2002).

- **المراجع باللّغة العربية:**

- **ابن منظور** لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان،1997، ط 1.
- **الأستراباذي**(رضي الدين)، شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1996، ط2.
- **الجرجاني** (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمّد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2004، ط5.
- **الجرجاني** (عبد القاهر)، *أسرار البلاغة*، علّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، 1991، ط1.
- **الباهي** (حسان)، تهافت الاستدلال المغالط في الحجاج المغالط، ضمن الحجاج مفهومه ومجالاته: دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث إربد الأردن، الجزء الثالث. 2010، ط1.

- **محمّد مزيد** (بهاء الدين)، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، شمس للنشر والتوزيع القاهرة، 2010، ط1.
- **ربول** آن، **موشلار** جاك، *التّداولية اليوم علم جديد في التواصل* ترجمة سيف الدين دغفوس و محمّد الشيباني، نشر وتوزيع دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت لبنان،2003، ط1.
- **الفرجاوي**، (عبد الفتاح)، العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، دار سحر للنشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروون، تونس،2007، ط1.
- **الهيشري** (الشاذلي)، اللّبس خاصية في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز؟ ضمن أعمال ندوة المعنى وتشكّله، منشورات كلية الآداب منوبة، سلسلة الندوات المجلد 18، الجزء الثاني،2003، ص 843-874
- **المسدي** (عبد السلام)، التفكير اللساني عند العرب،
- **السكاكي** (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه زرزور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان1987.
- **السيوطي**، (جلال الدين)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق حمّد جاك المولي باك، محمّد أبو الفضل إبراهيم، علي محمّد البجاوي، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت،1992، د.ط.
- **الشّاوش** (محمّد)، *أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة، تأسيس «نحو النص»*، كلية الآداب منوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع تونس،2001، ط1.
- **الشريف** (محمد صلاح الدين)، *الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات*، سلسلة اللّسانيات، المجلد 16، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس،2002.
- **الشكيلي** (بسمة بلحاج رحومة)، السؤال البلاغي، الإنشاء والتأويل، دار محمد علي للنشر بالاشتراك مع معهد اللغات بتونس،2007.
- **عبد المطّلب** (محمّد)، *البلاغة العربيّة قراءة أخرى*، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، 1997، ط1.
- **لايونز** (جون)، مقدّمة في الدّلالة اللّسانيّة، ترجمة سندس كرونة، مراجعة أميرة غنيم، منشورات دار سيناترا-المركز الوطني للترجمة، تونس،2014.
- **المبخوت** (شكري)، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة تونس، 2006، ط1.
- **المبخوت** (شكري)، *نظرية الأعمال اللّغويّة*، دار مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس،2008، ط1.
- **المغربي** (ابن يعقوب)، *مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح*، ضمن شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت.

- **النجار** (سلوى)، *الجرجاني أمّام القاضي عبد الجبار، نحو رؤية جديدة في قضايا اللّغة لدى الجرجاني*، مطبعة التشفير الفني.تونس2004، ط1.
- **ميلاد** (خالد)، الإنشاء بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع تونس2001، ط1.

المراجع باللغة الأجنبية:

- **Austin**, J.L. Quand dire c'est faire, Paris, Ed. du seuil,1970
- **E.Benveniste**. Problème de linguistique générale, paris, gallimard,1974